

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٧ مايو ٢٠٠٥

الخبراء: بروتوكول الكويز تمهيد ضروري لإبرام اتفاقية منطقة تجارة حرة مع أمريكا



■ سارة العيسوي:

وجاء حديث السفير جمال بيومي أمين عام اتحاد المستثمرين العرب مؤكدا لهذا الرأي ، حيث قال أن الكويز ليست المنفذ للصناعة المصرية ولكنها تحقق مصلحة متنوعة محددة من المصدرين وقال اتفاقية الجات قامت بأقصى مايمكن عمله وهو تثبيت الرسوم الجمركية بين أعضائها، لذلك لا بد من تخطي الجات للوصول لاتفاقيات اخرى نحصل بمقتضاها على مزيد من الاعفاءات الجمركية وقال إنه لا بد من الاستفادة من الاستثمارات العربية وجذبها لاقامة مزيد من المشروعات الانتاجية التي تسهم في زيادة حركة التجارة وأشار الى أن العرب هم أكبر مستثمر في مصر وهم أكبر مصدر للسباحة وأعلى مصدر للعملة الصعبة. وأكد د. أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية ذلك مؤكدا دور المجلس في ازالة معوقات الاستثمار من خلال دراسة اصدار بطاقة المستثمر العربي وعمل خريطة للاستثمارات العربية وانشاء بوابة التجارة الالكترونية والسوق العربية الالكترونية.

للاسواق العالمية هو تطوير الصناعة وتحسين كفاءة المنتج المصري بحيث يصبح قادرا على المنافسة وأشار الى أن قطاع الغزل والنسيج يعتبر قطاعا هامشيا في الصناعة الاسرائيلية ولا يمثل سوى نسبة ٤٪ فقط من الصادرات الاسرائيلية والمكون الاسرائيلي لهذه الصناعة مرتفع جدا وغير متميز وهذا على عكس قطاع الغزل والنسيج في مصر الذي يعتبر قطاعا رئيسيا وحيويا في الصناعة وتتميز به مصر وبهذا فمن الممكن أن يكون المكون الاسرائيلي عبئا اضافيا على المنتج المصري. وتحدث عادل العربي نائب رئيس الجمعية العربية للإدارة والمستثمر في قطاع الملابس عن وجود ١٥ نظاما للاعفاء الجمركي تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية لنحو ٨٠ دولة في العالم ، كذلك هناك مشروع قانون للاعفاء الجمركي مقدم للكونجرس لـ ٧ دول اسيوية في قطاع المنسوجات وأوضح أن الصين تضخم السوق الأمريكية بمنتجاتها الرخيصة والجيدة والتي يصعب منافستها حيث تعمل عمالقا صناعيا ضخما.

أكد د. علي عسوي رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة بوزارة التجارة الخارجية والصناعة ان توقيع بروتوكول الكويز يعتبر خطوة مهمة لمصر وتمهيدا ضروريا لإبرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وقال ان الفترة المقبلة ستشهد بدء التفاوض حول زيادة عدد المناطق الصناعية المؤهلة في مصر حيث ان التحديد النهائي لهذه المناطق بموافقة الحكومة الأمريكية وأشار في ورشة العمل التي نظمتها الجمعية العربية للإدارة بعنوان بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة الى أن ٨٠٪ من الشركات المسجلة في الكويز حتى الآن تندرج تحت قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وقال ان الوزارة تستهدف في الفترة القادمة جذب شركات في قطاع الأغذية والجلود للانضمام للمناطق الصناعية المؤهلة. وقال د.علي السلمي رئيس الجمعية العربية للإدارة عن بنود بروتوكول الكويز أن البروتوكول لا يمثل حلا في حد ذاته لمشكلة الصادرات المصرية فالأساس في زيادة الصادرات والنفوذ